أحكام جائرة ونساء مظلومات

بسمة النسور

بحسب معجم المعاني، فإن لفظة «عنوسة» في اللغة العربية من الجذر عَنَسَ، الذي يعني طول المكث من دون زواج لمن أدرك سنّ الزواج، للرجل والمرأة على حدّ سواء. وقد كانت الكلمة في الأصل تصف الناقة القوية تامّة السنّ أو الصخرة الصلبة في الماء، وتستخدم لوصف الشخص الثابت القوي. غير أن المعنى الشائع المتداول للكلمة في الدول العربية كافّة اقتصر على تفسير سلبي أقرب إلى الشتيمة، خُصَّت به المرأة غير المتزوجة، وذلك انسجاماً مع المنطق الذكوري السائد الذي يستسهل وضعها في دائرة الاتهام ووصمها بصفة «عانس»، كما لو كانت مصابة بإعاقة ذهنية أو مرض جلدي مُعدٍ يوجِب تفاديها والابتعاد عنها قدر الإمكان، لأنها نموذج للفشل والعجز والخيبة. ولن يتردّد أحد من أصحاب هذا المنطق المؤسف بوصفها بـ«البايرة»، وكأنها بضاعة كاسدة لا أمل في الخلاص منها، وذلك في سياق تشييء المرأة. بطبيعة الحال، لن يصف المجتمع الرجل مهما تأخّر عن الزواج بالعانس أو بـ«الباير»، بل يضعه في مرتبة العازف عن الزواج بمعنى أنه صاحب القرار بالاستغناء، ولن يتعرّض، والحال هذه، لأيّ إدانة مجتمعية، بل يُنظر إليه باعتباره رجلاً حرّاً. قد ننصحه برقّة ولطف بالزواج تحقيقاً للاستقرار والسعادة والهناء، وإن ظلّ على موقفه، علينا احترام خياراته في الحياة، وعدم إزعاجه بالإلحاح والترغيب، وسيظلّ محتفظاً بمكانته في المجتمع غير منقوصة. غير أن المرأة غير المتزوجة، بغضّ النظر عن أسباب عدم زواجها، ستظلّ مثارَ سخرية واستخفاف مهما بلغ إنجازها المهني والأكاديمي. هناك علامات استفهام واستنكار وتعجّب ستظلّ تلاحقها وتنغصّ عليها حياتها وتضعها دائماً في دائرة التبرير. يحدث أن فتياتٍ مهذّباتٍ على قدر من الجمال يحلمن بالزواج والأمومة والاستقرار، غير أنهن يفشلن في العثور على الشريك المناسب، ويرفضن من يتقدّم لخطبتهن إذا لم تتوافر المشتركات والتوافق والانسجام وغيرها من العناصر التي تضمن استمرارية الحياة واستقرارها، وذلك بسبب وعيهن الذي يحول دون تهورهن وإقدامهن على زواج غير متكافئ لمجرّد إنجاز مهمة الزواج وتفادي «عار» العنوسة، ما سيؤدّي إلى طلاق محتوم بالضرورة ينجم عنه أضرار بالغة تمسّ الأولاد بالدرجة الأولى، فيؤثرن العزوف عن الزواج حمايةً لأنفسهن ودرءاً لمتاعب كثيرة هنّ في غنىً عنها. وثمّة نموذج ليس شائعاً لدينا كما هو في الغرب، غير أنه موجود في مجتمعاتنا، لنساء سويّات غير معقّدات كما يحلو لبعضهم تصنيفهن، غير أنهن لا يرغبن في الزواج ولا الأمومة من حيث المبدأ، ولا يعتبرن أنفسهن مسؤولاتٍ عن حفظ النوع، ويفضلن حياةً بلا مسؤوليات أو ارتباطات، تماماً مثل الرجال العازفين عن الزواج أو «العوانس» على ذمة معجم المعاني، وذلك حقّهن، سواء اتفقنا معهن أو لم نتفق، وعلينا احترام قراراتهن واختياراتهن. وقد ثار جدل واسع في الأردن على أثر نشر دراسة الخبير الاقتصادي مفلح عقل، قيل إنها غير دقيقة، تفيد بأن نسبة ما يقرب من مليون امرأة أردنية فوق الخامسة والثلاثين من دون زواج، وتعزو الدراسة أسباب ذلك إلى ارتفاع تكاليف الزواج والبطالة والفقر والتحوّلات الاجتماعية والاقتصادية التي تؤثّر في قرارات الزواج المبكّر. ووصفت الجهات الرسمية على لسان المدير العام لدائرة الإحصاءات العامة الدراسة بأنها غير علمية ولا موضوعية.

وقد توصّلت إعلامية عبقرية إلى حلٍّ لهذه الأزمة المخيفة، تمثّلت بخيار تعدّد الزوجات، عوضاً عن اقتراح تمكين المرأة غير المتزوجة وقبولها في المجتمع عنصراً فاعلاً بغضّ النظر عن وضعها الاجتماعي: عزباء، أرملة، مطلّقة، ما عرّضها لهجمة غير مسبوقة من ناشطات نسويات وجدن في طروحاتها إهانةً وتحقيراً وتقليلاً من شأن المرأة. وفي موقفهن كما أرى كثير من الوجاهة. وقد آن الأوان للكفّ عن إطلاق أحكام مجحفة شوهاء بحقّ مَن تسلك دربها في الحياة بالطريقة التي تعبّر عن قناعاتها وإرادتها الحرّة.

فجوة بين الواقع ومطالب إسرائيل

داود كُتّاب

بلغت الفجوة بين الواقع على الأرض والواقع الافتراضي في أذهان المسؤولين الإسرائيليين وخطاباتهم أبعاداً مذهلة. من المفهوم أن يلجأ زعيم سياسي يواجه انتخابات مصيرية، وربّما نهاية مسيرته السياسية، إن لم يكن حريته الشخصية، إلى المبالغة لتعزيز مكانته، لكن المزاعم والشروط التي يفرضها رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، على جهود وقف إطلاق النار، التي توسّطت فيها الولايات المتحدة، تتجاوز بكثير مجرّد المبالغة السياسية. أبرز مثال على هذا إصرار نتنياهو على وجوب نزع سلاح المقاومة الفلسطينية من جانب واحد ومن دون أيّ مقابل. يُطرح هذا المطلب في فراغ، من دون أيّ توضيح لكيفية ذلك أو مَن سيقوم به. المقاتلون الفلسطينيون، الذين تكبّدوا خسائر فادحة مع مجتمعهم، لم يُهزموا. لقد ألحقت إسرائيل دماراً هائلاً، لكنّها لم تنتصر في الحرب، ولم تستسلم حركة المقاومة الإسلامية (حماس) أو أيّ فصيل مقاومة آخر. فكرة تسليمهم أسلحتهم طوعاً من دون أيّ مقابل سياسي تُعدّ مطلباً منفصلاً تماماً عن الواقع.

أعلن قادة «حماس»، بمن فيهم خالد مشعل، انفتاحهم على هدنة طويلة الأمد، كما صرّح عدد منهم بأنهم على استعداد لأن يسلّموا أسلحتهم لحكومة فلسطينية شرعية، وليس لأيّ قوة احتلال. ولا يُعقل أن يُتوقّع من أيّ دولة أن تُحقّق عسكرياً ما عجزت إسرائيل عن تحقيقه طوال عامين رغم تفوّقها العسكري.

إذا كانت إسرائيل جادّة في خفض التصعيد، يمكنها المساهمة في ذلك من خلال السماح للدولة الفلسطينية بإدارة شؤون غزّة والتعامل داخلياً مع مسألة الأسلحة. لكن هذا يقودنا إلى مطلب إسرائيل المبالغ فيه: أن تتوقّف السلطة الفلسطينية عن التعاون مع وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) واحداً من شروط التعاون معها. ويتناقض هذا المطلب مع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة أخيراً بتجديد ولاية «أونروا» ثلاث سنوات. يعتقد نتنياهو أنه إذا اختفت الوكالة الأممية، سيختفي معها القرار 194، الذي يُعتبر الأساس الدولي المعترف به لحقّ اللاجئين الفلسطينيين في العودة. ولا تزال هذه الأوهام قائمةً رغم رفض إسرائيل مبادرة السلام العربية الشاملة، التي عرضت التطبيع مقابل الانسحاب من الأراضي المحتلة. تناولت تلك المبادرة قضية اللاجئين عبر مفاوضات على أساس التوصّل إلى نتائج متّفق عليها من جميع الأطراف. ومع ذلك، تُصرّ إسرائيل على إملاءات أحادية الجانب لا يمكن قبولها.

كأنّ هذه المطالب لم تكن كافيةً، فتُصرّ إسرائيل على أن تطبّق الحكومة الفلسطينية إجراءات «مكافحة التطرّف». دعونا نحلّل هذا الطلب... يُتوقّع من شعب عانى حرباً داميةً عامَين، تشنّها دولةٌ، رئيس وزرائها ووزير دفاعها مطلوبان للمحكمة الجنائية الدولية بتهم ارتكاب جرائم حرب، أن يصبح أقلّ تطرّفاً لإرضاء مضطهديه. يُتهم الفلسطينيون، الذين يواجهون عنف المستوطنين يومياً وسرقة أراضيهم ومداهمات منازلهم والخنق المالي والانتهاك المنهجي للاتفاقيات، بالتطرّف بسبب مناهجهم الدراسية (!). ليس هذا الاقتراح مجرّد عبث، بل قلبٌ للواقع. فرغم مرور 77 عاماً على التشريد و59 عاماً على الاحتلال غير القانوني وبناء المستوطنات، في انتهاك صارخ للقانون الدولي، لا يزال القادة الإسرائيليون يصوّرون أنفسهم ضحايا، يتوقّعون من الفلسطينيين إلقاء أسلحتهم، وقبول احتلال لا نهاية له، وتجاهل سرقة أراضيهم، والتخلّي عن أيّ حقّ في حلّ عادل لأزمة اللاجئين التي خلقتها إسرائيل. للأسف! لا يزال بعض المسؤولين في واشنطن وعواصم أخرى يستسلمون لهذه الأوهام؛ إمّا أنهم يسيئون فهم التجربة الفلسطينية، أو يختارون تجاهلها. لكن من المشجع أنّ أعدادهم تتضاءل، حتى وإن استمرّ من بقي منهم في ممارسة نفوذ غير متناسب، ومعاقبة الهيئات الدولية من مقرّري الأمم المتحدة إلى قضاة المحكمة الجنائية الدولية وغيرهم، لقمع الأصوات المُعارِضة. ... بغضّ النظر عن الضغوط السياسية، يجب أن نقولها بوضوح: مطالب نتنياهو غير معقولة. أولئك الذين يروّجونها أو يؤيّدونها متواطئون في إطالة أمد جرائم الحرب، وفي حرمان الشعب الفلسطيني من حقّه الأساس في تقرير المصير. ما نحتاجه الآن ليس المزيد من التشويهات، بل مراجعة إسرائيلية للواقع، ومجتمع دولي مستعدّ للإصرار على ذلك.

(إعلامي من الأردن)

ماذا بعد إلغاء عقوبات قيصر؟

رانيا مصطفى

في خطوة من المفترض أن تشكّل فرصةً ثمينةً، من المفترض أن يدخل السوريون العام الجديد (2026) وقد تخلّصوا من عقوبات قانون قيصر لحماية المدنيين لعام 2019، الذي يتيح معاقبة أفراد ومؤسّسات أجنبية تتعامل مع الكيانات السورية الخاضعة للعقوبات الأميركية؛ فبعد أن أقرّ مجلس النواب الأميركي (10 ديسمبر/ كانون الأول الجاري) قانون تفويض الدفاع الوطني، والمتضمّن إلغاء هذا القانون، من المتوقع أن يصوّت عليه مجلس الشيوخ أيضاً بالإيجاب، وأن يوقّعه الرئيس دونالد ترامب قبل نهاية العام. وسيقود هذا الإلغاء إلى التخفيف من حالة عدم اليقين التي قيّدت عمل المصارف والتجارة في سورية، ما سيسمح باندماج سورية دولياً، ويشجّع على الإقبال على الاستثمار في البلاد، ويسهّل حركة الأموال من وإلى سورية.

ورغم دورها المهم في إضعاف نظام الأسد، لم تحمِ عقوبات قيصر المدنيين، كما ينصّ عنوانها، وقد جاءت على خلفية صور قيصر المسرّبة لتعذيب آلاف الضحايا في الأفرع الأمنية السورية، ولم يتأثّر بها الأسد والدائرة المحيطة به مباشرة، لكنّها ضيّقت دائرة المستفيدين بسبب ضيق الموارد، وهذا يمكن ملاحظته في معظم المراسيم والقرارات التي صدرت في السنوات الخمس الأخيرة من حكمه، وكانت تصبّ في مزيد من تركيز النهب بيد بشّار الأسد وزوجته (أسماء الأخرس)، وقاد ذلك إلى انصراف رجالات النظام إلى الاعتماد على ما يعرف باقتصاد الكبتاغون مورداً أساسياً للنظام والعائلة. في حين أن العقوبات الأميركية شملت مؤسّسات حكومية، ومنها البنك المركزي، وشملت كل من يتعامل مع تلك المؤسّسات المُعاقَبة من أفراد وشركات خارجية، ومنعت استيراد وتصدير النفط ومواد البناء. هذه العقوبات، إلى جانب سياسات النهب والاحتكار وغياب دور الدولة والتضييق على الصناعيين والتجّار لنهب ما في جيوبهم، التي كان يمارسها نظام الأسد على السوريين في مناطق سيطرته، قادت إلى المزيد من الإفقار وتفشّي الفساد وانتشار الاقتصاد الأسود. وبالتالي؛ فعقوبات قيصر وباقي العقوبات الأميركية، لم تكن عقاباً للأسد بقدر ما كانت لها تبعات مُدمِّرة لكل بنية الدولة السورية ومؤسّساتها، فيما لم يقدّم الأسد وفريقه الاقتصادي خطّةً استثنائيةً وطنيةً لتجاوز الآثار المُدمِّرة لهذه العقوبات. كانت عقوبات قيصر سياسيةً بامتياز لإحداث ضغوط على الأسد لتغيير سلوكه وفق مقتضيات المصالح الأميركية، وجاء إلغاءُ القانون من دون أثر رجعي في ما يتعلّق بعودة العمل به، لكنّه يضع شروطاً على السلطة الجديدة، ويتيح للرئيس الأميركي فرض عقوبات جديدة. وبالتالي؛ هو يُخضِع الحكم الجديد أكثر للتبعية الأميركية. معظم الشروط، وإن تلاقى بعضها مع مطالب للسوريين، إلّا أنّها تصبّ في المصلحة الأميركية، وواشنطن غير معنيّة بشروط الديمقراطية والنظر إلى مطالب الشعب. فقد عاد الأميركيون عبر نصّ إلغاء قيصر إلى ثمانية شروط، تتعلّق بمحاربة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وإبعاد المقاتلين الأجانب من المناصب الأمنية، وحماية وحقوق الأقليات وتمثيلها العادل، والامتناع عن الأعمال العسكرية غير المبرّرة (أميركياً) ضدّ دول الجوار، ومنها إسرائيل، وتنفيذ اتفاق 10 مارس (2025) سياسياً وأمنياً، ومكافحة غسيل الأموال والأنشطة المتعلّقة بالإرهاب، ومحاكمة المتورّطين بالانتهاكات المرتكبة منذ 8 ديسمبر/ كانون الأول 2024، ومكافحة المخدّرات واتخاذ خطوات ملموسة لوقف الإنتاج والتهريب. وسيكون الرئيس الأميركي مُكلَّفاً متابعةَ مدى التزام حكومة دمشق بالشروط وإطلاع الكونغرس عليها دورياً. والشروط الأميركية تمسّ سيادة الدولة السورية في ما يتعلّق بفرض عدم مواجهة إسرائيل، خاصّةً أن الأخيرة تحتلّ أجزاء من الجنوب، وتتوغّل في الأراضي وتخرّب الممتلكات وتعتقل السوريين، عدا عن دعمها لمطالب الانفصال في السويداء. في كل الأحوال، أُلغي القانون الذي لطالما استخدمه الأسد شمّاعةً لعدم تبنّيه خططاً تنموية للنهوض بالبلاد، ولتبرير عجزه عن تقديم دعم للسوريين، فيما كان مستمرّاً في سياسات النهب والاحتكار حتّى هروبه، الأمر الذي قاد إلى انفضاض ما تبقّى له من حاضنة شعبية كانت تؤيّده، وتجويف المؤسّسات العسكرية والأمنية التي تحمل هذا النظام، وكان لهذا العامل دورٌ كبير في سقوطه وانسحاب (واختفاء) جيشه خلال معركة ردع العدوان. السلطات الجديدة تكرّر سياسات الأسد النيوليبرالية، ولكن بطريقة أكثر فظاظة، وقد ألغت الدعم عن السلع الأساسية، ورفعت أسعار الكهرباء من دون قدرة السوريين على الدفع، فيما يجري تجاوز مؤسّسات الدولة ووزاراتها بهيئات تتبع للرئيس فوراً، ومستقلة مالياً، مع غياب أيّ شفافية. ولا تزال البلاد مقسّمةً اقتصادياً بين أربع مناطق نفوذ بموازنات منفصلة، إذ لم تُدمَج مناطق إدلب وشمالي حلب مع دمشق اقتصادياً، ولا مالياً، مع استمرار التعامل بالليرة التركية والدولار في تلك المناطق. وبالتالي؛ لم تقدّم السلطة الانتقالية خطّةً طوال السنة الفائتة لإعادة الهيكلة المالية والمصرفية، ولم تضع خطّةً اقتصاديةً واضحةَ المعالم للنهوض استعداداً لاقتناص فرصة رفع العقوبات.

السلطة الجديدة شديدة الهشاشة، وتحكمها عطالة تمنعها من إعادة هيكلة نفسها باتجاه العمل المؤسّسي والدولتي. فبنيتها الفصائلية لا تسمح بذلك، لأنها قائمة على التوازنات الهشّة، التي في أساسها كانت توازنات الحكم في إدلب مع ضمّ فاعلين جُدد. والرئيس أحمد الشرع مضطر لإدارة هذه التوازنات حتى لا ينفجر الوضع الداخلي، فيمسك بالسلطة ويمركزها في يده، ويحاول الإمساك بالموارد كلّها عبر الاعتماد على قيادات ضمن هيئة تحرير الشام، وفي غالبيتهم تربطهم به صلات قرابة، ومنهم إخوته، فيما وزّع موارد الدولة بين قياداته العسكرية الذين أصبحوا مدراء في مؤسّسات الدولة، ويشترون الولاءات، ولكل منهم جهازه الأمني الخاص، وما زالت تحكمهم العقلية المليشياوية.

في ظلّ هذا الوضع الهشّ، من الصعب أن يكون هناك جذب للاستثمارات، لكن إن سمح إلغاء عقوبات قيصر بتنفيذ بعض المشاريع، فسيكون تقاسمها غنيمةً بين الفاعلين هو الأساس، وضمن توازنات القوى ذاتها، مع البحث عن موارد جديدة، وقد يكون بعضها مرتبطاً بالفساد والتحكّم الأمني وغسيل الأموال. هذا سيجعل من الصعب أن يكون الشعب مستفيداً من رفع العقوبات، مع استمرار تصاعد الفساد والكسب غير المشروع، والتفكّك المناطقي في ظلّ محاولة كل منطقة، وليس السويداء فقط، إدارة شؤونها بسبب غياب دور الدولة وقدرتها على التخطيط المركزي.

(كاتبة سورية)

> استمرار الفساد والتفكّك يدفع كل منطقة إلى إدارة شؤونها ذاتياً في غياب الدولة والتخطيط المركزي

كاريكاتير **كارتون موفمنت**

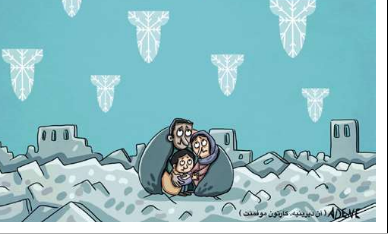

(آن ديرينيه، كارتون موفمنت)

في أجواء مسيرة «ولا بدّ للقيد أن ينكسر»

المهدي مبروك

تتواصل في تونس مسيراتٌ احتجاجية على الوضعية السياسية والحقوقية التي تردّت إليها البلاد، وتنتظم للمرّة الرابعة تقريباً في أقلّ من شهر. يختار المنظّمون عادة أيام السبت ليخرج المُحتجّون، وهم في اليوم الأول من يومَي عطلتهم الأسبوعية، من أجل التعبير عن غضبهم من الموجات المتلاحقة من الأحكام الصادرة بحقّ طيفٍ واسعٍ من الإعلاميين والسياسيين والحقوقيين. القاسم المشترك بين هؤلاء جميعاً انخراطهم بأشكال مختلفة في عمل سياسي ومدني من أجل وضع حدّ لزحف الشعبوية السياسية التسلطية، والتهامها مربّعات الحرية الأخيرة التي ظلّت صامدة.

تداعى هذه المرّة مختلف الفرقاء إلى مسيرة «ولا بدّ للقيد أن ينكسر»، وبشكل خاص، الرابطة التونسية لحقوق الإنسان، وهي من الجمعيات التي لم تُجمَّد بعد بصورة مباشرة، رغم أنها مثل غيرها لم تنجُ من القصف الإعلامي ومختلف أشكال التحرّش باعتبارها جمعية مموّلة من الخارج، منخرطة في ما يسمّيه أنصار النظام الاستقواء بالخارج... إلخ. استطاعت المسيرة، وشعارها من عجز لبيت شهير للشاعر التونسي الكبير أبو القاسم الشابي الذي عُرف بقصيدة «إرادة الحياة»: «إذا الشعب يوماً أراد الحياة/ فلا بدّ أن يستجيب القدر/ ولا بدّ لليل أن ينجلي/ ولا بدّ للقيد أن ينكسر»، وأُدرج البيت الأول في النشيد الوطني التونسي. جمعت هذه المسيرة نشطاء من مختلف التوجّهات السياسية، علاوة على عدة جمعيات على غرار الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات وجمعيات حقوقية أخرى، جلّ أعضائها في السجون من أجل تهم تدور حول مساعدة اللاجئين والمهاجرين... إلخ.

تحتفي هذه المسيرات المتتالية ضمنياً باقتراب الذكرى الخامسة عشرة للثورة التونسية. ففي مثل هذا الشهر (ديسمبر/ كانون الأول) اندلعت أحداث تلك الثورة الخاطفة التي دامت شهراً كان كفيلاً بإسقاط نظام ديكتاتوري جثم على صدور الناس ما يناهز ثلاثة عقود، وربّما يستعيد أيضاً الذين لبّوا دعوة الرابطة التونسية لحقوق الإنسان تلك المناخات المُنعِشة التي جرت فيها أحداث الثورة التونسية، معلنة بدء «الربيع العربي»، بكل عنفوانه وإخفاقاته. وقد يكون أيضاً من نيات هذه المسيرات استغلال ذاكرة الاحتجاج من أجل محاولة الحدّ من إيقاف زحف السلطة على آخر مربّعات الحرية، بعد توالي صدور أحكام ثقيلة تجاوزت النصف قرن، سلّطها القضاء على سياسيين ونشطاء حقوقيين وإعلاميين عديدين. تتالى مسيرات الشهرَيْن الأخيرَيْن من هذه السنة التي أوشكت أن تنقضي في سياقات استثنائية، تشهد فيها المحاكم التونسية أكثر من خمسين محاكمة تُعقد خلال الشهرَيْن الحاليَّيْن، وهو عدد يكاد يكون قياسياً ومن دون سابقة؛ إذ لم تشهده البلاد، حتى في أحلك فترات الديكتاتورية، سواء مع زين العابدين بن علي، أو مع الحبيب بورقيبة، وهما الفترتان اللتان شهدتا محاكماتٍ سياسية شملت مختلف العائلات السياسية: يساريين، قوميين، إسلاميين، علاوة على النقابيين.

تشهد هذه المسيرات تدرّباً على إعادة تملّك الفضاء العام، خصوصاً في ظلّ حرص النظام على احتكاره، وإن بشكل ناعم: تخوين المحتجّين ووصمهم، ما يجعل تلبية دعوتهم أو حتى مجرّد التعاطف معهم ضرباً من «افتقاد الوطنية». من شأن هذا التدرب الأسبوعي على «احتلال» الشارع، ولو إلى حين، أن يرفع منسوب الجرأة في ابتكار الشعارات وصياغة مطالب حتى لا يقنط الجميع. يقول المشاركون إنهم سيواصلون النزول في هذه المسيرات حتى ولو كان العدد دون المأمول. ليست لهؤلاء خيارات عديدة سوى النزول إلى الشارع والتظاهر، خصوصاً في ظلّ انغلاق الفضاء العمومي: من نوادٍ وجمعيات وإعلام. لم يدخل إلى مبنى التلفزيون العمومي (على سبيل المثال)، منذ يوم 25 يوليو/ تموز 2021، أي معارض تونسي، فضلاً عن اختفاء جلّ البرامج السياسية من الإذاعات والقنوات التلفزية العمومية والخاصّة، التي تحوّلت مساحاتُ البثّ الكبرى فيها تسويقاً لأواني الطبخ.

ومع هذه الأهداف الضمنية كلّها، لا يمكن إغفال جملة من الملاحظات، وهي أن المسيرات المتتالية لم تشهد توسّعاً في استقطاب الناس، بل ظلّت الأعداد تقريباً ثابتة أو تتقلّص نسبياً، خصوصاً في ظلّ حالة الاستنزاف التي قد تكون بدأت تظهر، فالشارع التونسي لم يتعوّد على النزول أسبوعياً، وربّما يستحضر الناس الحراك الجزائري أو اللبناني، وهي حالات ذروة تستقطب الجماهير. غير أن الوضع التونسي الذي يشهد انحساراً في موجات الاحتجاج، خوفاً أو يأساً، يختلف عن تلك الحالات كلّها.

(أكاديمي ووزير تونسي سابق)

> يشهد الوضع التونسي انحساراً في موجات الاحتجاج خوفاً أو يأساً

إعادة إعمار غزّة ومركزية الإنسان والسياسة

علاء الترتير

بعد أن دمّرت إسرائيل وداعموها الدوليون قطاع غزّة على مدار العامَين الماضيَين، ينصبّ اهتمامهم الرئيس على رسم ملامح وتفاصيل المرحلة المقبلة، وفرض شكل «اليوم التالي» ومعطياته، وإكمال مخطّطات الاستعمار الاستيطاني تحت غطاء ما يُسمَّى بوقف إطلاق النار وإعادة الإعمار. فبدلاً من المحاسبة والمساءلة والرضوخ لمنطق وسلطة القانون، تستمرّ إسرائيل وداعموها في فرض منطق القوة وعدم الاكتراث بكل الأعراف والقوانين، بل وفي الإمعان في مخطّطاتها الاستعمارية. والأدهى أن العديد من الفاعلين الدوليين والإقليميين يتعاملون مع إسرائيل «شريكاً» و«صاحبَ حقّ» و«مسيطراً» و«متحكّماً» و«ضابطاً» لعملية إعادة الإعمار في غزّة بدلاً من معاقبة ذلك الفاعل على ما اقترفه خلال العامَين الماضيَين، بل منذ نشأته عام 1948. وبذلك، لن يجلب «تطبيع» الجريمة والإبادة والدمار تحت غطاء «صنع السلام» السلامَ أو العدالة لأحد، بل سيوفّر الغطاء لإسرائيل وحلفائها لتشكيل المنطقة كما يحلو لهم؛ فالتعامل مع إسرائيل وكأنّها «دولة عادية»، لن يأتي بتداعياته على الفلسطينيين فحسب، وإنما سيمتدّ لما هو أبعد من ذلك كما شهدنا مراراً وتكراراً خلال العامَين الماضيَين.

أمّا التعامل مع قطاع غزّة ويومه التالي، وعملية إعادة الإعمار وفق الرؤية الإسرائيلية وخطّتها الملوّنة الجديدة، وجغرافيتها الجديدة للقطاع، واشتراطاتها بشأن مَن يحكم الفلسطينيين وكيف سيكون شكل المستقبل... ذلك كلّه ما هو إلّا استسلام مباشر لحالة الاستعمار وديمومته، وإن أخذ شكلاً آخر ومسمّيات أخرى.

مركزية الإنسان والسياسة التي توائم ما بين الاحتياج الأساسي الإنساني والاحتياج السياسي، تمثّل قضية جوهرية تسعى خطط عديدة منشودة لإعادة إعمار غزّة إلى طمسها وإنكارها. فمركزية هذه الثنائية، الإنسان والسياسة، تمثّل نقطة بداية مغايرة لما هو مفروض على الفلسطينيين في غزّة، فتبنّي مقاربة كهذه، تربط الاحتياج الأساسي الإنساني بالاحتياج السياسي، وتخرج الفلسطينيين من المربّعات والأطر المفروضة عليهم، وتجبرهم على الاتيان بمواطن القوة وإعادة بنائها أحدَ متطلّبات إعادة الإعمار الأشمل، وعندها ترتفع درجة الندّية السياسية، مع إدراك درجة الاحتياج الأساسي. ولكنّ التركيز الحصري على الاحتياج الأساسي الإنساني (على أهميته القصوى) سيعرّي الفلسطينيين من وكالتهم وفاعليّتهم السياسية، ويخضعهم بوصفهم متلقّين ثانويّين في عملية يتوجّب عليهم قيادتها. وهذا بالضرورة لا يقتصر على الفلسطينيين في غزّة فحسب، وإنما يتعلّق بالكلّ الفلسطيني وبالفلسطينيين كافّة؛ إذ إن جُلّ الخطط تسعى إلى حصر الفعل الفلسطيني الأوسع وشرذمة الهُويّة الفلسطينية الأشمل، وهذا ما يتوجّب صدّه فعلاً مقاوماً لكلّ محاولات تشظية الفلسطينيين وتفتيتهم.

وعليه؛ يتوجّب على الفلسطينيين الانخراط بعملية مضادّة لما يفرض عليهم، وعدم التساوق والانصياع لشروط استعمار جديدة، وإن بدت في ظاهرها أقلّ بشاعة. ونورد هنا نقاطاً للتفكير والتفاكر. فأولاً، ونتيجةً لإطار اتفاق أوسلو (1993) ومشتقّاته، ضعف الجسم والحقل السياسي الفلسطيني إلى مستويات خطيرة ساعدت المُستعمِر في السيطرة والانقضاض عليه. ومن هنا تأتي ضرورة أخذ الفاعلية السياسية الفلسطينية على محمل الجدّ، وترميم وبناء هذه الفاعلية السياسية بخطوات ملموسة وعينية تدعم الفلسطينيين في المضي في سبيل مقاومة الاستعمار ونيل الحرية، فهي ليست ترفاً زائداً أو خطوة طوعية، بل إنها خطوة استباقية وجوهرية من أجل إعادة بناء بعض مواطن القوة الفلسطينية للتصدّي لتغلغل القوة الاستعمارية. وثانياً، لم يعد مقبولاً بالمطلق أن يقتصر الحوار الداخلي الفلسطيني على أطراف لا تتمتّع بالشرعية أو التمثيل، أو على فصائل تستميت في إدامة الانقسام والتفتت الفلسطيني، فالحوار الوطني الفلسطيني الشامل والجادّ ليس اختياراً، وإنما هو إجباري واضطراري وملحٌّ من أجل صياغة مستقبل مغاير. وعليه؛ يتوجب تغيير أطر وقنوات وأشكال وأدوات وأهداف الحوار، فالفشل المصاحب لهذه الحوارات على مدار العقدَين الماضيَين ما هو إلا مؤشّر بديهي على أن النموذج السائد لهذه الحوارات هو بعيد كل البعد من توحيد الفلسطينيين ولمّ شمل فكرهم ورؤيتهم وتنسيق فعلهم.

ثالثاً، وكأيّ عملية تغييرية، تشكّل عملية إعادة إعمار غزّة نقطة مفصلية في عملية إعادة تشكيل أشكال وبنى القيادات السياسية والتخطيطية والتقنية الفلسطينية. فإن لم يكن ذلك الآن، فمتى؟ أما رابعاً، فعملية إعادة إعمار غزّة وتخطيط مستقبلها تمثّلان «فرصةً» ضروريةً لإعادة الإعمار السياسي للسياسة والحوكمة الفلسطينية، وهذا لا يتعلّق بقطاع غزّة فحسب، وإنما يمتد بالضرورة إلى ما هو أبعد من ذلك، ويتطلّب بلورة خريطة طريق جمعية لماهية النظام السياسي الفلسطينيّ، ومؤسّساته التمثيلية وقيادته ورؤيته. فإعادة الإعمار السياسي تشكّل شرطاً استباقيّاً آخر لا يحتمل التأجيل أو الإنكار إن كان الهدف هو الحرية والانعتاق. خامساً، لا تُختصَر فكرة الملكية الفلسطينية في قيادة عملية إعادة الإعمار، وإنما تمتدّ أيضاً إلى فكرة الملكية الفلسطينية على رؤيتها للمنطقة المتغايرة. فالعيون والعدسات الفلسطينية المستقلّة، غير الخاضعة لرؤية ومصالح بعض الفاعلين الإقليميين والدوليين، هي المطلوبة اليوم أكثر من أيّ وقت مضى. فالمنطقة بأسرها تتغيّر باضطراد، والحسابات الإقليمية تتباين، والمعطيات تتغيّر والنتائج تتبدّل، وبذلك يتوجّب على الفلسطينيين تشكيل قراءة مغايرة للمنطقة، وإن كان الوزن الاستراتيجي لهذه القراءة هامشياً ضمن المعادلة الأكبر، ولكنّه يعكس إرادة سياسية لرسم المستقبل بدل العيش في تبعات مستقبل يرسمه آخرون، بمن فيهم القوة الاستعمارية التي تسيطر عليهم.

سادساً وأخيراً، أيّ تهميش لدور المجتمع المدني في رسم المستقبل لغزّة وما بعدها، لن يجلب إلّا مزيداً من الضعف والهوان والتشرذم والتفتّت، ليس على الصعيد المجتمعي فحسب، وإنما على الصعيد السياسي أيضاً. ويجدر في هذا الصدد تذكّر وتسليط الضوء على دعوة فاعلي المجتمع المدني الفلسطيني في مارس/ آذار 2025 بما يخصّ خطط إعمار غزّة، ورسم مستقبلها، والتي دعت (من جملة ما دعت إليه) إلى ضرورة دعم الصمود الفلسطيني أولويةً وآليةً قويةً في مقاومة التهجير القسري، وإلى تشكيل جبهة فلسطينية موحّدة من أجل تحقيق المصالحة والوحدة الفلسطينية، وتشكيل آلية وطنية مؤقّتة لإدارة عمليات التعافي والإغاثة العاجلة في غزّة، وفتح المسار الفوري أمام قيادة فلسطينية منتخبة ضمن إطار ديمقراطي، وإنشاء آلية دولية داعمة لا وصائية لمرافقة العملية التغييرية، والضغط باتجاه الانسحاب الإسرائيلي الكامل من قطاع غزّة، وفرض العقوبات ومحاسبة مجرمي الحرب، وضمان السيادة والإرادة الفلسطينية وحقّ تقرير المصير، ومعالجة الأسباب الجذرية لإنهاء دوامة الدمار.

تتجلّى أهمية الربط العضوي والمتداخل ما بين الإنسان والمجتمع والسياسة في أيّ عملية إعادة إعمار، ولكنّها تفرض نفسها بقوة أكبر في ظلّ العيش تحت شرط استعماري، خاصّة إذا كان المبتغى هو «تجميل وتطبيع» هذا الاستعمار. فمقاومة هذا المُبتغى هي جزء من عملية إعادة بناء مواطن القوة للقابعين تحت الاستعمار.

(كاتب فلسطيني)

جباليا، 9 ديسمبر 2025 (مجدي فتحي/Getty)

> الحوار الوطني الشامل والجادّ لم يعد خياراً، بل ضرورة فلسطينية ملحّة لصياغة مستقبل مختلف

ليبيا إعلاماً وشباباً وتفاؤلاً

معن البياري

حرص رئيس حكومة الوحدة الوطنية في ليبيا، عبد الحميد الدبيبة، على التوقّف في كل أجنحة المؤسّسات والمنصّات الإعلامية (13 ليبية وسبع عربية) في جولته في المعرض الموازي في «أيام طرابلس الإعلامية»، الخميس الماضي، واستمع منها لمواجيز عن أشغالها. وفي جناح شركة للإنتاج الإعلامي في ليبيا (مقرّها طرابلس)، تباسط مع مديرها، وهو شابٌّ عشريني، وسمع منه أن كثيراً من منتوجهم انتقادي، فسأل الدبيبة ما إذا يجري انتقاده، فكان الجواب أنّهم يفعلون هذا، فشكرَهم باسماً. ... يحدّثنا زميلٌ، هناك، عن انتقاد ساخر دوّنه في «فيسبوك» شاب في شرق ليبيا الذي يسيطر عليه خليفة حفتر واحداً من أنجال الأخير الخمسة، واسمُه المنتصر، فخُطف الشاب وعوقب بترهيب وتعذيب أياماً.

ليست التقدمة أعلاه للمفاضلة بين أهل الحكم في غرب ليبيا (طرابلس) وأهل حكم الأمر الواقع في شرق البلاد (بنغازي)، وإنما للإحالة إلى ما يسمعُه زائر طرابلس، من شبابها العامل في الإعلام وتنويعاته، والنشط في الفضاء الرقمي، عن مساحاتٍ طيّبةٍ من الحرّيات الإعلامية. وقد كان ملحوظاً في الحوارية مع الدبيبة، في واحدةٍ من جلسات التظاهرة الكبرى، إشارته إلى ما يضجّ به «فيسبوك» الليبي من كلام فيه الصحيح وغير الصحيح، وفيه التجاوزاتُ التي تسيء للناس، وجاء على ما تعرّض له شخصياً من تجريح، ثم لم يتّخذ في صدده أي إجراء. وفي تصفّح صاحب هذه المقالة ثلاثة أعداد لأيام ثلاثةٍ متتاليةٍ من صحيفة الصباح (تصدر في طرابلس وأظنّها الوحيدة ورقية هناك)، لاحظ فيها تناول أوضاع معيشية محلية بلغةٍ انتقادية. وجاء لافتاً أن «مانشيتات» الأيام الثلاثة اختصّت بالبنك المركزي، و«بعجز في النقد الأجنبي 8 مليارات دولار»، وتصاعد قيمة الدولار في «السوق الموازي»، وبأن «التضخّم يلتهم المدّخرات»، و«الأسعار تواصل التحليق».

وعندما نعرف أن ست قنوات تلفزيونية، يمكن وصفُها رئيسية، عدا عن غيرها محدودة الحضور، فضلاً عن تلفزتَيْن حكوميتَين (رسميتَين وطنيّتَين)، يتعرّض لمنتوجاتها المواطن الليبي، وهي القنوات التي تتنوّع انحيازاتها واصطفافاتها وخياراتها السياسية (بعضُ منها يتبع جناحَي صدّام وخالد، نجلَي خليفة حفتر)، بل وتتنوع مقارّها، في القاهرة وإسطنبول (وعمّان!) مثلاً. عندما نعرف هذا، وكذلك أن منصّات إعلامية بلا عددٍ تنتج محتواها ومضامينها في طرابلس وبنغازي (وفي الخارج) لعموم الليبيين، فإن لك أن تتخيّل مساحات ما يمكن تسميتُه «الكبّاش» الإعلامي الذي يستهدف الجمهور الليبي العريض، ويعمل على شدّه إلى قوى وتكتلات قارّة وقوية، لا يبدو أنها في وارد إنهاء الانقسام القائم في البلاد، والذي يُحرز في غضونه حفتر وولداه أنصبة وازنة في شرق البلاد وبعض وسطها وجنوبها.

بمتابعة ما أفضى به الشباب والشابات الليبيون من أهل صناعة المحتوى وإنتاج مضامين متعدّدة في منصّات مختلفة وتقديم البرامج الحوارية (في السياسة والاجتماع والرياضة و...)، في جلسات أيام طرابلس الإعلامية، تتبدّى أمامك لوحةٌ غنيةٌ بالدلالات، أولاها أن هذا الشباب قادرٌ على تقديم مبادراتٍ مبتكرة، ومتمكّنٌ من استثمار ممكنات التطوّر الرقمي وفضاءاته، ويحتاج بيئات سياسية وتشريعية وقدرات تمويلية تساعده على تقديم رؤاه وتصوّراته بشأن مستقبل بلده وحاضره. وقد كانت العروض الحية والنقاشات (والمجادلات أحياناً)، والاستعراضيات بدرجة أقلّ، في المناسبة، من تمثيلات مشهدٍ تواصلي ليبي يحتاج أن نتعرّف عليه جيّداً، لنتحرّر، نحن الذين تحتل مداركنا صورة عن ليبيا ناقصة، مشوّشة، جاهلة، مطبوعة أحياناً بفوقيّة (فارغة) تجاه هذا البلد وكفاءاته.

الذي شاهدناه، في أروقة «ريكسوس» في طرابلس، من تدافع شباب وشابّات ليبيين، ناهضين وواعدين بعظيم الإنجاز، وبينهم طلابٌ يدرسون الإعلام، شاهد على صحّة الشعار الذي اختير لهذه التظاهرة «ليبيا بعيون متفائلة»، وقد عدتُ من هناك بما هو أوسع من التفاؤل.

هذه الاعتداءات الجنسية في مصر

سامح راشد

لا بلد في العالم يخلو من الجرائم والانحرافات، بما فيها الأخلاقية عموماً والجنسية خصوصاً، إذ لا وجود واقعياً للمدينة الفاضلة. وتختلف معدّلات الجرائم من بلد إلى آخر، كما تتفاوت نسب الجرائم وأشكال الخروج عن القانون بحسب طبيعة كل شعب. وفي البلدان الإسلامية والعربية، تتراجع نسب الجرائم الجنسية بشكل عام، غير أن ما شهدته مصر في الأسابيع الماضية يكشف تزايد نمط معيّن من الانحرافات الجنسية، هو التحرّش بالأطفال والاعتداء عليهم. فبعد واقعة اعتدى فيها عاملون في إحدى المدارس «الراقية» على مجموعة من التلاميذ، توالت بلاغات وشكاوى عن وقائع مشابهة في مدارس أخرى.

وبالرغم ممّا في تلك الوقائع من دلالات سيّئة تشير إلى التراجع الشديد في حالة «الإشباع الجنسي» لدى المصريين، فإن وقوع الاعتداءات على أطفال وتكرارها في سياقات متعدّدة يحمل مؤشّرات سلبية على انحدار سلوكي وقيمي في المجتمع المصري؛ إذ لا تتعلّق الجرائم المُرتكَبة بممارسات جنسية طبيعية خارج الإطار الشرعي القانوني، وإنما هي ممارسات شاذّة بصورة مُركّبة من ذكور ضدّ ذكور غير بالغين. في واقعة تلك المدرسة، لم يكن مرتكبو جرائم الاعتداء على الأطفال جنسياً فرداً واحداً، بل أفراد عدّة من العاملين في المدرسة. فالمسألة ليست شذوذاً فردياً أو خللاً سلوكياً عند شخص بعينه. والأدهى، مشاركة سيّدة من العاملات في تلك الجرائم، عبر استدراج الأطفال وتوصيلهم إلى المعتدين. ليس الخلل هنا مرتبطاً بشبق جنسي أو انحراف سلوكي عند تلك السيّدة، وإنما بافتقادها قيم الشرف والعفّة واحترام براءة الأطفال وآدميتهم، فضلاً عن تغلغل «الحقد الطبقي» على أولئك الأطفال وأسرهم الثرية. وتلك النظرة الدونية ليست مقصورة على بعض العاملين في مدارس «راقية»، لكنّها منتشرة عموماً بين الطبقات الفقيرة، وبخاصّة مع اتساع الفجوة في مصر بين أثرياء يزدادون ثراءً وفقراء يغرقون فقراً.

وتتحمّل إدارات تلك المؤسّسات التي يفترض أنها تربوية مسؤولية كبرى في وقوع تلك الحوادث المؤسفة، بتجاهل المعايير الأخلاقية الضروري توافرها لدى كل من يعمل في مدرسة أو حضانة، وكذلك بعدم رقابة أداء العاملين وتحرّكاتهم، فضلاً عن غياب التواصل ومتابعة الحالة النفسية للتلاميذ والمدرسين والعاملين.

لكن رغم ذلك كلّه، ما يحدث في مصر من «انفلات» جنسي هو جزء من كل يُعزى إلى اهتزاز منظومة القيم وتفكّك الرابط المجتمعي، سواء كانت مرجعيته دينية أو تقاليد متوارثة أو قوانين صارمة، والنتيجة انفلات سلوكي تتنوّع تجلّياته ومظاهره من إسفاف غنائي وابتذال سينمائي وبذاءة لفظية إلى انتهاكٍ للمحرّمات وتجاوز للحدود الأخلاقية. وتلعب وسائل الإعلام والاتصال دوراً خطيراً ومباشراً في تعزيز ذلك التدهور وتوسيع نطاقه، فقد اختفت المواد الدينية من قنوات التلفزيون تماماً، وانحسرت البرامج الاجتماعية التقويمية وحلّت محلّها برامج الأزياء والتجميل والتخسيس والطبخ. وجاءت وسائط التواصل لتطبع المجتمع على الانحلال، ليعتاد انتهاك الحرمات ولا يستهجن العري والمشاهد المثيرة والألفاظ البذيئة. وبعد أن كانت المدارس والمساجد تلعب دور الرادع والحاجز الواقي للمراهقين والشباب من الانفلات والفساد، لم تعد المدرسة تُربّي أو حتى تُعلِّم، وانتهى الدور المجتمعي للمسجد، واقتصر على أداء الطقوس الشكلية للصلوات.

تلك هي الأسباب الحقيقية لانتشار حالات الاعتداء الجنسي. وسرعان ما سنكتشف انتشار كوارث أخرى نتيجة الأسباب نفسها؛ منها زنا المحارم والمثلية، وربّما ممارسة الجنس مع الحيوانات. وكلّها تداعيات للكبت الجنسي المرتبط بصعوبات الزواج مقابل ارتفاع معدّل الهرمونات وإشعال الغرائز. ولا سبيل إلى الخروج من دائرة الشبق والانفلات والجريمة إلا بإحياء المرجعية الروحية والوازع المجتمعي، ففيهما الضمانة لعودة انضباط السلوك وحضور الأخلاق والقيم.